

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على البروتوكول المالي والكتب المتبادلة الملحقة به بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا والموقع عليهما في القاهرة بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،
وعلى موافقة مجلس الشعب ،

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على البروتوكول المالي والكتب المتبادلة الملحقة به والموقع عليهما في القاهرة بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ المحرم سنة ١٣٩٦ (٢٤ يبر سنة ١٩٧٦)
أنور السادات

بروتوكول مالي

بين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية

رضية في تحوية أوامر ملاقات الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين،
اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جمهورية مصر العربية على إبرام البروتوكول المالي طبقاً للأسس التالية :

مادة ١ - قيمة وهدف المعونات المالية :

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية تسهيلات ائتمانية بحد أقصى قدره ٣٥٠ مليون فرنك فرنسى لتمويل شراء معدات وخدمات فرنسية لتنفيذ المشروعات الصناعية التى يتم الاتفاق عليها بين الجانبين والمبينة في القائمة الملحقة بالبروتوكول الحالى .

وتتخذ هذه المعونات الشكل التالى :

- قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى ٨٧,٥ مليون فرنك .

- تسهيلات ائتمانية خاصة بحد أقصى قدره ٢٦٢,٥ مليون فرنك مضمونة من الحكومة الفرنسية .

مادة ٢ - طريقة استخدام المعونات المالية :

يتم تمويل المشروعات المبينة بالقائمة الملحقة عن طريق استخدام كل من قروض الخزانة العامة من ناحية والتسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة من ناحية أخرى .

(أ) تحدد قيمة قروض الخزانة الفرنسية بربع القيمة المستحقة السداد لفرنسا من المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية .

(ب) يقتصر استخدام قروض الخزانة العامة الفرنسية على تمويل مبالغ الدفعات المقدمة المسددة للموردين الفرنسيين والتي يشترط أن تساوى ربع قيمة السلع والخدمات التى من أصل فرنسى - ويجب الأقلال الدفعة المقدمة عند التعاقد عن ١٠٪ من القيمة سالفة الذكر .

(ج) تغطى التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة باقى قيمة تمويل المشروعات والواجبة السداد بنسبة الثلاثة أرباع الباقية .

مادة ٣ - طرق وشروط التسهيلات الائتمانية :

(أ) تستحق على قروض الخزانة العامة فائدة قدرها ٣,٥٪ بالنسبة للالتزام القائم ويسدد خلال ٢٥ سنة على ٤٦ قسط نصف سنوى متساوى يستحق أولها بعد ٦ شهور من تاريخ إجراء أول سحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفائدة من تاريخ كل سحب وتمتسب وتسدد في نهاية كل نصف سنة .

(ج) يتم إبرام اتفاق بين البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية وبنك (Credit-National) نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام سداد قروض من الخزانة العامة الفرنسية .

(د) تسدد التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة على ٢٠ قسط نصف سنوى متساوى يستحق أولها بعد ٦ شهور من بدأ استخدام المعدات أو تسليم التجهيزات وفقاً لتصوص العقد التجارى أو الاتفاق المصرفى .

ويحدد نص العقد أو الاتفاق الحد الأقصى للفترة التى تنقضى بين توقيع العقد وبدأ سداد التسهيلات ويحدد أيضاً سعر الفائدة المستحق على هذه التسهيلات وهو السعر السائد عادة على مثل هذه التسهيلات مضافاً إليها قسط تأمين هذه التسهيلات لدى الكوفاس .

(هـ) العملة الحسابية وعملة السداد هى الفرنك الفرنسى .

القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥

رئيس الوفد الفرنسي

السيد الرئيس

بمناسبة المفاوضات المالية الفرنسية - المصرية التي تم اليوم ، فقد تفضلتم بإيضاح الأهمية التي تعلقونها على التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للصادرات التي تضمنها هيئة الكونفانس لصالح الدولة ، ورغبة سيادتكم في التعرف مقدما أن أمكن على قيمتها المتوقعة في الفترة القادمة .

وبالرغم من أن هذه الإجراءات الداخلية لا تكون عادة محل إخطار على النطاق الخارجي كما هو الحال بالنسبة للسنة الماضية ، فإنني أتشرف بإخطار سيادتكم بأنه قد صدرت التعليمات اللازمة إلى السلطات المختصة إلى بحث إصدار ضمانات لعمليات التمويل قصيرة أو متوسطة الأجل إلى جمهورية مصر العربية وأن بحث الحالات الجديدة سيتم على أساس بحث كل حالة على حدة أخذنا في الاعتبار أهميتها الخاصة ، وسوف يستمر ذلك بأفضل روح طيبة ممكنة .

وبهذه الروح الطيبة فإنني أود أن أؤكد لسيادتكم أن التسهيلات المتاحة طبقا للبروتوكول المالي الموقع اليوم يمكن استعمالها بتسهيلات مضمونة قصيرة أو متوسطة الأجل في حدود مبلغ ٥٠٠ مليون فرنك على الأقل ، يمكن أن يستفيد منها عقود تبرم مع موردين فرنسيين قبل أول إبريل ١٩٧٧ ومن البدهي أن إصدار مثل هذا التأكيد مرتبط بانتظام مبادات السلطات المصرية للبالغ المستحقة من تعهداتها السابقة في تواريخها المحددة .

أتشرف بأنني قد أحطت علما بمضمونه .

وتفضلوا بإسادة الرئيس بقبول فائق احترامي ما

رئيس الوفد المصري
جمال الناظر

إلى رئيس الوفد الفرنسي
م . هابيرير

القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥

جمهورية مصر العربية

السيد الرئيس

لقد تشرفت باستلام خطابكم بتاريخ اليوم ونصه كما يلي :

« بمناسبة المفاوضات المالية الفرنسية - المصرية التي تم اليوم ، فقد تفضلتم بإيضاح الأهمية التي تعلقونها على التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للصادرات التي تضمنها هيئة الكونفانس لصالح الدولة ، ورغبة سيادتكم في التعرف مقدما أن أمكن على قيمتها المتوقعة في الفترة القادمة .

وبالرغم من أن هذه الإجراءات الداخلية لا تكون عادة محل إخطار على النطاق الخارجي كما هو الحال بالنسبة للسنة الماضية ، فإنني أتشرف بإخطار سيادتكم بأنه قد صدرت التعليمات اللازمة إلى السلطات المختصة إلى بحث

مادة ٤ - أجل الاستخدام :

حتى يتسنى استخدام التسهيلات المنصوص عليها في المادة (١) يجب إن تبرم العقود مع الموردين الفرنسيين في موعد غايت أول إبريل ١٩٧٧ . ويجب ألا تقل قيمة العقد عن ١٠ مليون فرنك ، باستثناء تلك التي تتعلق بدراسات الجدوى .

مادة ٥ - طريقة الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام النهائي لعقود الشروط التي تمول في نطاق البروتوكول الحالي والمشار إليها في المادة الأولى بكتاب متبادل بين وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي بجمهورية مصر العربية والمستشار التجاري لدى سفارة فرنسا بالقاهرة ، نيابة عن السلطات الفرنسية المختصة ويقع قس الاجراء لتبادل الخطابات عند الرغبة في استبدال مشروعات جديدة بالمشروعات الموضحة بالقائمة المرفقة بالبروتوكول الحالي .

مادة ٦ - طريقة التطبيق :

يسرى البروتوكول الحالي بمجرد إخطار من الحكومتين الأخرى بإتمام الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

تم في القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ من أصلين متطابقين باللغة الفرنسية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة الجمهورية الفرنسية
على جمال الناظر م . هابيرير

ملحق

قائمة بالمشروعات المتفق عليها من الطرفين ويمكن أن تنفع من تسهيلات البروتوكول

مهمات تمويل	قيمة بليون الفرنكات
١ - معدات هيئة المواصلات للسلكية واللاسلكية	١٠٣
٢ - مشروع كهرباء أبو قير (المرحلتين الثالثة والرابعة)	١٠٠
٣ - وحدة إنتاج ميثانول بطنطا	٤٢
٤ - تطوير نظام التحكم في الملاحة الجوية للطيران المدني	٣٠
٥ - برنامج الصرف لوزارة الري	٣٠
٦ - مشروع المساكن المجهزة	٢٥
٧ - وحدة لاتاج الايدروجين بالاسكندرية	١٥
٨ - دراسات الجدوى ، الطاقة الشمسية	٥

القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥

جمهورية مصر العربية

السيد الرئيس

لقد تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ بتاريخ اليوم وهذا نصه :

” نتيجة للمفاوضات الخاصة بالبروتوكول المالي الموقع بتاريخ اليوم ،
 فقد قرر الوفد المصري إعطاء أولوية خاصة لمشروع توسيع محطة كهرباء
 أبو قير (المرحلتين الثالثة والرابعة) والمدرج بالقائمة الملحقة بالبروتوكول
 بتمويل قدره ١٠٠ مليون فرنك ، ضمن التكاليف الإجمالية للمشروع
 وقدرها ٤٧٠ مليون فرنك .

وقد قررنا مواصلة توفير التمويل اللازم وتنفيذ كافة الإجراءات المتفق
 عليها لهذا المشروع في خطاباتنا المتبادلة السابقة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٧٤
 والخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية لهذا المشروع .

وعلاوة على ذلك فقد شمل اهتمامنا بعض الشروط الأخرى وبالتحديد
 مشروع استغلال مناجم فوسفات القصير الذي يبلغ إجمالي التمويل الخاص
 به ٧٨ مليون فرنك .

وفي هذا الصدد فإن الحكومتين سوف تبذل لاجتهودها من أجل
 الحصول على تسهيلات خارجية لضرورة تمويل هذه المشروعات .

إلى رئيس الوفد المصري

رئيس الوفد الفرنسي

م . هابيرير

القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥

جمال الناظر

جمهورية مصر العربية

السيد الرئيس

أتشرف بالإحاطة أننا تقدمنا للوفد الفرنسي بقائمة للشروعات التي تمنحها
 السلطات المصرية أولوية خاصة ، من أجل التنمية الاقتصادية لجمهورية
 مصر العربية ، والتي تلقى اهتماما من جانب الشركات الفرنسية .
 وقد وقع اختيارنا على بعض من هذه المشروعات ، في نطاق تمويل خاص
 وبما يحقق الهدف من البروتوكول الموقع بتاريخ اليوم ، وذلك في حدود
 مبلغ مساو للقيمة الإجمالية المذكورة بالبروتوكول .

وبالنسبة للشروعات الأخرى التي يمكن المساهمة فيها خلال عام ١٩٧٦
 فقد أثارنا اهتمامنا وأن القيام بها لما يدم التعاون الاقتصادي بين جمهورية
 مصر العربية وفرنسا ، وبهذه الروح ودون تحديد طريقة معينة لتمويل هذه
 المشروعات ، إلا أنه يمكن الحصول على تسهيلات أثمانية من طريق
 هيئة الكوقاس كما ذكرنا في خطاباتنا المتبادلة اليوم ، وأيضا باشتراك الدول
 البروتوكول أو المؤسسات العالمية ، علاوة على التسهيلات الائتمانية المسموح بها
 بالبروتوكول وذلك بتطبيق المادة الخاصة بالمشروعات البديلة
 (المادة الخامسة -) .

وفي تقديري فإنه يمكن بصورة تقديرية الإحاطة بالمشروعات الآتي ذكرها

رئيس الوفد المصري

جمال الناظر

إلى رئيس الوفد الفرنسي

م . هابيرير

وإصدار ضمانات لعمليات التمويل قصيرة أو متوسطة الأجل إلى
 جمهورية مصر العربية ، وإن بحث الحالات الجديفة سيتم على أساس بحث
 كل حالة على حدة أخذا في الاعتبار أهميتها الخاصة ، وسوف يستمر ذلك
 بأفضل روح طيبة ممكنة .

وبهذه الروح الطيبة فأتى أود أن أؤكد لسيادتكم أن التسهيلات المتاحة
 طبقا للبروتوكول المالي المقدم اليوم يمكن لاستعمالها بتسهيلات مضمونة
 قصيرة أو متوسطة الأجل في حدود مبلغ ٥٠٠ مليون فرنك فرنسي على
 الأقل ، ويمكن أن يستفيد منها عقود تبرم مع موردين فرنسيين قبل
 أول إبريل ١٩٧٧ ومن البديهي أن إصدار مثل هذا التأكيد مرتبط
 بانتظام سداد السلطات المصرية للبالغ المستحقة من تعهداتها السابقة
 في تواريخها المحددة .

أتشرف بأتمنى قد احطت علما لمضمونه .

وتفضلوا بإسادة الرئيس بقبول فائق احترامي ما

رئيس الوفد الفرنسي

م . هابيرير

القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥

إلى رئيس الوفد المصري

جمال الناظر

جمهورية مصر العربية

السيد الرئيس

نتيجة للمفاوضات الخاصة بالبروتوكول المالي الموقع بتاريخ اليوم ، فقد
 قرر الوفد المصري إعطاء أولوية خاصة لمشروع توسيع محطة كهرباء أبو قير
 (المرحلتين الثالثة والرابعة) والمدرج بالقائمة الملحقة بالبروتوكول بتمويل
 قدره ١٠٠ مليون فرنك ، ضمن التكاليف الإجمالية للمشروع وقدرها
 ٣٧٠ مليون فرنك .

وقد قررنا مواصلة توفير التمويل اللازم وتنفيذ كافة الإجراءات المتفق
 عليها لهذا المشروع في خطاباتنا المتبادلة السابقة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٧٤
 والخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية لهذا المشروع .

وعلاوة على ذلك فقد شمل اهتمامنا بعض المشروعات الأخرى وبالتحديد
 مشروع استغلال مناجم فوسفات القصير الذي يبلغ إجمالي التمويل الخاص
 به ٨٨ مليون فرنك .

وفي هذا الصدد فإن الحكومتين سوف تبذل لاجتهودهما من أجل الحصول
 على تسهيلات خارجية لضرورة تمويل هذه المشروعات ما

رئيس الوفد المصري

جمال الناظر

إلى رئيس الوفد الفرنسي

م . هابيرير

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٤ بشأن الموافقة على البروتوكول المالي والكتب المتبادلة المحققة به بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا والموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٢ .

قرار :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية للبروتوكول المالي والكتب المتبادلة المحققة به بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا والموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٢ ، ويسمى به اعتبارا من ١٩٧٦/٥/٤ تحديرا في ١٠ يناير الأول سنة ١٩٦٦ (١٠ مايو سنة ١٩٧٦) .

إسماعيل فهمي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على تعديل مواد دستور منظمة العمل العربية والموقع في (طرابلس) ليبيا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

ووفق على تعديل مواد دستور منظمة العمل العربية في الموقع في (طرابلس) ليبيا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

مدير رئاسة الجمهورية في أول صدر سنة ١٩٦٦ (أول فبراير سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

جمهورية مصر العربية

السيد الرئيس

القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥

لقد أشرفت باستلام خطابكم المؤرخ بتاريخ اليوم وهذا نصه :

« أشرف بالإحاطة أننا تقدمنا للوفد الفرنسي بالقائمة للشروط التي تمنحها السلطات المصرية أولوية خاصة ، من أجل التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية ، والتي تلقى اهتماما من جانب الشركات الفرنسية .

وقد وقع اختيارنا على بعض من هذه الشروط ، في نطاق تمويل خاص وبما يحقق الهدف من البروتوكول الموقع بتاريخ اليوم ، وذلك في حدود مبلغ مساو للقيمة الإجمالية المذكورة بالبروتوكول .

وبالنسبة للشروط الأخرى التي يمكن المساهمة فيها خلال عام ١٩٧٦ فقد أشرت اهتمامنا وأن القيام بها لما يدعم التعاون الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية وفرنسا ، وهذه الروح ودون تحديد طريقة معينة لتمويل هذه المشروعات ، إلا أنه يمكن الحصول على (تسهيلات ائتمانية عن طريق هيئة الكوفاس كما ذكرنا في خطاباتنا المتبادلة اليوم ، وأيضا واشترك الدول البروتية أو المؤسسات المالية ، علاوة على التسهيلات الائتمانية المسموح بها بالبروتوكول وذلك بتطبيق المادة الخاصة بالمشروعات البديلة - المادة الخامسة -) .

وفي تقديري فإنه يمكن بصورة تقديرية الإحاطة بالمشروعات الآتي ذكرها .

رئيس الوفد الفرنسي

إلى رئيس الوفد المصري

م . هابيرير

جمال الناظر

قائمة بالمشروعات البديلة

التصنيف	الترتيب
مشروع ألياف البولستر	١٨٠
مشروع استغلال مناجم فوسفات القصير	٨٨
مشروع اهتاق القنطرة والدفرسوار	٧٥
مشروع كابل دمشق / القاهرة	٦٥
مشروع إنتاج فوسفات الالنيوم	٤٤
وحدة إنتاج الجلوكوز	٤٤
مشروع معدات كهربية الدلتا (كهربية الريف غرب الدلتا)	٥٠
مشروع البروكياويات	٣٢
برنامج تنمية الإدارة	١٥
مشروع معدات الكترونية للبحث العلمي	١٢
وحدة إنتاج الدواجن	١٠
مشروع المسح الجيولوجي للقتال	٩